

الوساطة المالية غير المصرفية ودورها في سد الفجوة الائتمانية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: التمويل الأصغر أنموذجا

Non-Banking Financial Intermediation and its Role in Bridging the Credit Gap and Enhancing Financial Inclusion in Arab Countries: Microfinance as a model

عابد صونية

Abed sonia

مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، (الجزائر)

s.abed@univ-emir.dz

تاريخ النشر: 2025/07/01

تاريخ القبول: 2025/05/01

تاريخ الاستلام: 2025/03/04

ملخص:

يهدف البحث إلى إبراز دور الوساطة المالية غير المصرفية كمصدر تمويل بديل في سد الفجوة الائتمانية التي تفاقمت في أعقاب الأزمة المالية 2008، وأهميتها في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي من خلال مؤسسات التمويل الأصغر كنموذج.

وقد توصلنا إلى أن حجم أصول الوساطة المالية غير المصرفية في الدول العربية ضعيف جدا، ولا يعكس أهميتها الكبيرة في زيادة التمكين المالي، كما تبين لنا أن التمويل الأصغر له أثر إيجابي في سد الفجوة الائتمانية وتعزيز مؤشرات الشمول المالي من خلال تطور حجم القروض الممنوحة وتزايد عدد العملاء النشطين في الفترة المدروسة، وتعتبر تجربة مصر في مجال التمويل الأصغر من التجارب الناجحة والجديدة بالاعتداء.

كلمات مفتاحية: الوساطة المالية غير المصرفية ، الشمول المالي ، التمويل الأصغر ، الدول العربية.

تصنيفات JEL: G23، G20، O5.

¹ المؤلف المرسل: عابد صونية الإيميل: s.abed@univ-emir.dz

Abstract:

The research aims to highlight the role of non-banking financial intermediation as an alternative financing source in bridging the credit gap that increased after the 2008 financial crisis, and also examines its importance in enhancing financial inclusion in arab countries through microfinance as a model.

We have concluded that the size of non-banking financial intermediation in the Arab countries is very weak, and does not reflect its significant role in increasing financial inclusion; Moreover microfinance had a positive impact on bridging the credit gap and promoting financial inclusion through the growth of granted loans and the increasing number of active clients during the studied period. Egypt's experience in the field of microfinance is a successful example and it is important to follow it

Keywords: Non-Banking Financial Intermidition; Financial Inclusion; Microfinance; Arab Contries.

JEL Classification Codes:G23, G20, O5

1. مقدمة:

أصبح جلياً لدى مختلف الدول العربية أهمية إشراك الجميع في العملية التنموية، كما بات من البديهي أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة لا تتم إلا بتنمية كل أفراد المجتمع، ولهذا فقد سعت الدول العربية على غرار باقي دول العالم إلى النهوض بالمستوى المعيشي للأفراد والأسر، من خلال القضاء على الفقر ورفع مستويات الصحة والتعليم، وإيجاد فرص عمل، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي... ضمن ما يعرف بأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، مستعينة بذلك بعدة آليات، ولعل أهمها العمل على إيصال الخدمات المالية لكل الفئات والأفراد، وهو ما يعرف بالشمول المالي، عن طريق مختلف القنوات التمويلية الرسمية المصرفية منها وغير المصرفية.

كان للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أثر كبير على النظام المالي والمصرفي العالمي، حيث تغيرت قواعد التمويل والاستثمار ناهيك عن المفاهيم المتعلقة بالمخاطر ونظم الرقابة والسياسات الاحترازية للبنوك، فأصبحت أكثر حذراً في منح التمويل، مما وضع فئات كثيرة من المستثمرين ورواد الأعمال في قائمة الانتظار

أو الرفض خاصة منهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكان هذا من أهم أسباب تزايد أهمية قطاع التمويل غير البنكي كمصدر تمويل بديل، وتعاضل دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة.

سنحاول فيما يلي التعرف على مختلف أنواع المؤسسات المالية غير المصرفية، ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية في التمويل وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟ وما دور مؤسسات التمويل الأصغر في ذلك؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل الرئيس، خلال الإجابة على الأسئلة التفسيرية التالية:

- ما المقصود بالوساطة المالية غير المصرفية وما واقعها في الدول العربية؟
- ما هو الشمول المالي وما هي أهميته ومؤشراته في الدول العربية؟
- كيف تساهم المؤسسات المالية غير المصرفية في تعزيز التمكين المالي؟
- ما هو واقع التمويل الأصغر في الدول العربية وما مدى مساهمته في تحسين مؤشرات الشمول المالي في المنطقة؟

أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تبحث في واحدة من الآليات والأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهم أهداف ومسااعي الدول العربية حاليا وهو تعزيز مؤشرات الشمول المالي، وتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الوساطة المالية غير المصرفية في الوطن العربي، وإبراز علاقتها بل وأهميتها في زيادة فرص الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للنفاز إلى الخدمات المالية وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة.

منهجية البحث: لغرض معالجة إشكالية البحث من كل جوانبها النظرية والتطبيقية، تم الاستعانة بعدة مناهج بحثية، أهمها: المنهج الوصفي للتعرف على مفردات الموضوع وأبعادها النظرية، والمنهج التحليلي لتحليل مختلف البيانات والإحصائيات المجمعة من مصادرها الرسمية. والمنهج الاستقرائي لغرض تتبع تطور العناصر المرتبطة بمتغيرات الدراسة بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة منها.

حدود البحث: فيما يتعلق بالحدود المكانية، فقد اقتصرَت الدراسة على منطقة الدول العربية، وقد حاولنا استقراء بيانات وإحصائيات أكبر عدد منها حسب ما توفر لدينا من المصادر الرسمية لها. كما تخلل البحث بعض المعطيات العالمية بما يقتضيه فهم الموضوع والإلمام بكل جوانبه.

أما عن الحدود الزمنية، فقد اخترنا أن تكون حديثة ما أمكن حيث تمت معالجة إشكالية البحث ابتداء من سنة 2011 إلى يومنا هذا، حسب ما هو متاح من إحصائيات.

تقسيم الدراسة: سيتم معالجة إشكالية الدراسة ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الوساطة المالية غير المصرفية وأهميتها الاقتصادية

المحور الثاني: ماهية الشمول المالي ومؤثراته في الوطن العربي

المحور الثالث: دور الوساطة المالية غير البنكية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال

مؤسسات التمويل الأصغر

وخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها

2. الوساطة المالية غير المصرفية وأهميتها الاقتصادية: تعد الوساطة المالية غير المصرفية شريك مهم للقطاع المصرفي في الساحة المالية على المستويين المحلي والعالمي، فهي تعمل جنبا إلى جنب مع القطاع المصرفي، في توفير التمويل الضروري لأي عملية استثمارية، بل وتعتبر مصدر تمويل بديل لفئة عريضة من المجتمع خاصة ممن يتعسر عليهم الحصول على الائتمان المصرفي لعدم حيازتهم الملاءة المطلوبة.

سنعترف فيما يلي على هذا القطاع وأهميته الاقتصادية، وعلاقته بالقطاع المصرفي عموما، ثم نحاول استقراء أرقامه في النظام المالي العالمي بصورة عامة، ثم على مستوى الدول العربية على نحو خاص.

1.2 ماهية الوساطة المالية غير المصرفية ومكوناتها:

***تعريف المؤسسات المالية غير المصرفية:** المؤسسات (أو الشركات) المالية غير المصرفية (NBFIs)، وتعرف أيضا بالتمويل البديل، هي باختصار كل المؤسسات المالية غير المصرفية، وهذا ما جاء به مجلس الاستقرار المالي حيث عرفها بأنها " جميع المؤسسات المالية التي هي ليست بنوكا مركزية ولا بنوك تجارية

ولا مؤسسات مالية عمومية" (Financial Stability Board, 2024, p. 3)، وفي تعريف أكثر تفصيلاً قدمه البنك الدولي فجاء فيه: هي "مؤسسات مالية ليس لها ترخيص كلي للعمل كبنك ولا يمكنها تلقي الودائع من الجمهور، مع ذلك، يمكنها تسهيل الخدمات المالية البديلة كالأستثمارات (الجماعية والفردية)، وتجميع المخاطر، والاستشارات المالية، والسمسرة، ونقل الأموال..." (World Bank Group, 2016).

بناءً على ما تقدم، يتبين أن المؤسسات المالية غير البنكية ليست بنوكاً في شكلها القانوني ولا تؤدي الوظيفة الأساسية للبنوك وهي تلقي الودائع، وأيضاً لا تخضع لنفس القيود الرقابية والتنظيمية الخاصة بالبنوك، رغم كونها تخضع لرقابة وإشراف السلطات النقدية والمالية للدولة حفاظاً على استقرار النظام المالي وحماية للمستهلك المالي، ودعماً للمخاطر المرتبطة بأنشطتها المالية والتمويلية.

***مكونات القطاع المالي غير البنكي:** نجد في الساحة المالية عدة أشكال لمؤسسات التمويل البديل، وفي مجملها لا تخرج عن الأصناف الخمسة التالية:

- **مؤسسات تمويلية:** وتشمل شركات التمويل الأصغر، وشركات التمويل الجماعي، وشركات التأجير التمويلي، والصناديق الاستثمارية، وشركات التمويل العقاري...
- **مؤسسات تجميع وإدارة المخاطر:** ويمثلها قطاع التأمين، وصناديق التحوط، وصناديق الادخار، وصناديق التقاعد...
- **مؤسسات الخدمات المالية:** مثل شركات الصرافة، مؤسسات البريد، شركات الوساطة المالية، شركات التكنولوجيا المالية FINTECK...
- **قطاع الأسواق المالية:** بمختلف أدواتها التمويلية طويلة الأجل (أسهم، سندات، صكوك...)
- **مؤسسات ينفرد بها النظام المالي الإسلامي:** وتشمل كل من مؤسسات القرض الحسن ومؤسسات القطاع الاجتماعي (زكاة والوقف)

2.2 العلاقة التكاملية بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية: بالرغم من أن قطاع مؤسسات التمويل البديل يبدو منافساً للقطاع المصرفي في استقطاب العملاء والاستثمار، إلا أنهما في

واقع الأمر قطاعين متكاملين وظيفيا، ووجودهما ضروري لخدمة المستهلك المالي والنمو الاقتصادي للبلد، ويمكن اختصار العلاقة التكاملية بينهما فيما يلي:

. تتحرك الأموال بين البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية في الاتجاهين، حيث تحتاج البنوك إلى الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق التحوط، وصناديق الاستثمار، والأسواق المالية وغيرها... وفي الاتجاه المعاكس تقوم هذه المؤسسات بالاستفادة من الخدمات البنكية كالإيداع وتحويل الأموال، والصرافة.. (Financial Stability Board, 2024, p. 22)

. تمثل البنوك من بين مصادر تمويل المؤسسات المالية غير البنكية، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة حكومية، حيث تقدم البنوك قروض للمؤسسات المالية غير المصرفية بشروط ميسرة. . كون اللوائح التنظيمية للمؤسسات المالية غير المصرفية في معظم الدول تمنع هذه المؤسسات قبول الودائع، يجعل العملاء المتفعون من خدماتها التمويلية بحاجة إلى حساب بنكي لتسيير وإدارة نشاطهم الاستثماري، وهذا يعني أن المؤسسات المالية غير المصرفية تسهم في زيادة عدد الحسابات المالية في القنوات الرسمية.

3.2 الأهمية الاقتصادية للوساطة المالية غير المصرفية: برزت أهمية المؤسسات المالية غير المصرفية، في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث كان لها دورا كبيرا في خدمة وتمويل القطاع الاقتصادي الحقيقي، خاصة بالنسبة لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع العائلات، حين أصبحت البنوك أكثر حذرا وعزوفًا عن المخاطرة، ما وضع العديد من هذه الفئات في قائمة الانتظار أو الرفض، فكانت شركات التمويل البديل الملجأ المناسب لها.

وتزيد أهمية هذه المؤسسات للدول العربية، التي تمثل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي نحو 96% من الشركات المسجلة في المنطقة وتوظف حوالي نصف حجم العمالة (Bricker, 2019)، كما يذكر صندوق النقد العربي أن متوسط قبول طلبات التمويل البنكي التي تقدمها هذه الفئة من المؤسسات في الدول العربية يقدر بـ 8% فقط، وفي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ

9,3% "، وهو معدل منخفض جدا (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 8)، مما يبرر ضرورة وجود الوساطة المالية غير المصرفية ويزيد من أهميتها في سد الفجوة الائتمانية التي بلغت نحو 260 مليار دولار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 (Bricker، 2019). ويمكن إبراز أهمية الوساطة المالية غير المصرفية من خلال ما تقدمه من وظائف ومنها (Faster Capita, 2024):

. **مصدر تمويل بديل:** مع تشديد البنوك لسياسات الإقراض بعد الأزمة المالية العالمية وعزوف المستثمرون الكبار عن المخاطرة، أصبح وجود مصدر تمويل بديل ضروري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع العائلات.

. **تعزيز الشمول المالي:** تعد المؤسسات المالية غير المصرفية مصدرا بديلا للتمويل والائتمان، فهي تتيح للوحدات الاقتصادية الضعيفة ممن لا تتوفر فيهم شروط الحصول على قروض مصرفية، إمكانية الوصول للخدمات المالية والتمويلية. وبذلك فهي تؤدي دورا حيويا في تعزيز مؤشرات الشمول المالي.

. **خلق المنافسة:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية في نفس السوق المالي يدفعهم إلى تحسين جودة الخدمة المالية، وهذا في صالح المستهلك المالي الذي يستفيد من منتجات مالية ذات جودة عالية وتكلفة أقل.

. **الابتكار:** عدم خضوع المؤسسات المالية غير المصرفية للقيود التنظيمية على غرار المؤسسات البنكية، يجعلها مؤهلة أكثر للابتكار وتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة.

. **التخصص:** يمكن أن تكون المؤسسات المالية غير البنكية أكثر تخصصا وتركيزا في مجال معين من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يسمح بتكوين خبرة أكبر في المجال واستقطاب أكثر للعملاء.

. **تجميع المخاطر:** من بين وظائف المؤسسات المالية غير المصرفية المهمة هو تجميع المخاطر وتوزيعها على فئات عريضة من المستثمرين، وهذا له أثر إيجابي في الاستقرار المالي للدول.

. يمكن للقطاع المالي غير المصرفي حماية الاقتصاد المحلي من الأزمات والصدمات المالية الخارجية.

. **التنمية الاقتصادية والمجتمعية:** ويتحقق ذلك من خلال توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والتمكين المالي الذي يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأسر والأفراد.

4.2 واقع المؤسسات المالية غير المصرفية:

*على المستوى العالمي: تمثل المؤسسات المالية غير المصرفية نحو نصف الأصول المالية العالمية بمعدل 49,1 %، وبحجم أصول قدرت بـ 238,8 تريليون دولار نهاية سنة 2023، ويتشارك النصف الباقي كل من البنوك التجارية بنسبة 38,8 %، وبمجموع أصول قدرت بـ 188,7 تريليون دولار (Financial Stability Board, 2024, p. 1)، والبنوك المركزية بنسبة 37,5 % ومؤسسات المالية العمومية بنسبة 21,4 %، (الجدول 1):

الجدول رقم 1: حجم المؤسسات المالية غير البنكية NBFIs في السوق المالي العالمي²:

المؤسسات المالية غير المصرفية	المؤسسات المالية العمومية	البنوك التجارية	البنوك المركزية	السوق المالي العالمي	
238,8	21,4	188,7	37,5	486,4	مجموع الأصول نهاية 2023 (تريليون دولار)
49,1	4,4	38,8	7,7	100	الحصة من الأصول المالية العالمية %
8,5	3,5	3,3	3,4-	5,2	معدل النمو عن السنة السابقة

المصدر: (Financial Stability Board, 2024, p. 7)

ويشهد قطاع الوساطة المالية غير المصرفية نمواً مستمراً في السنوات الأخيرة، حتى أنه فاق معدل نمو القطاع البنكي، حيث سجل تقرير المرصد العالمي للمؤسسات المالية غير البنكية لسنة 2024، ارتفاع حجم أصول المؤسسات المالية غير المصرفية بمعدل 8,5 % خلال سنة 2023 وهي نسبة أكبر بالضعف من نمو القطاع المصرفي، والتي قدرت بـ 3,3 % خلال نفس السنة (Financial Stability Board, 2024, p. 1). وقد كان لهذه الزيادة عدة أسباب أهمها انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت بشكل سلبي على قطاع البنوك، وزادت من اهتمام الدول بتطوير وتنظيم عمل مؤسسات التمويل غير البنكية كقطاع

² (نسجل غياب المعطيات الخاصة بروسيا

بديل، وأيضا الاهتمام المتزايد للدول بتحسين مؤشرات الشمول المالي لتحسين المستويات المعيشية للأفراد، وتعزيز النمو الاقتصادي، كما كان للتطور التكنولوجي والابتكارات المالية دورا كبيرا في نمو هذا القطاع، من جهة أخرى، يعد الاستثمار في القطاع المالي غير البنكي أكثر سهولة ويسر وأكبر من حيث العوائد المحتملة من القطاع البنكي لقلة القيود واتساع الفرص الاستثمارية.

***على مستوى الدول العربية:** حسب المعطيات المتاحة من تقرير الاستقرار المالي للدول العربية الصادر سنة 2023، قدر حجم موجودات قطاع التمويل غير البنكي بـ 58,3 مليار دولار في نهاية سنة 2022، بمعدل زيادة عن السنة السابقة لها قدر بـ 4%، وهو بهذا الحجم يمثل نسبة 6.3% فقط من مجموع الأصول المالية في المنطقة، وهو حجم ضئيل جدا بالمقارنة مع موجودات القطاع المصرفي الذي قدر خلال السنة نفسها بـ 4144 مليار دولار، كما لا يعكس أهميته الاقتصادية، ونسجل أيضا أن القطاع المصرفي زاد بمعدل أقل من القطاع غير البنكي؛ والذي قدر بنسبة 2,5% فقط عن سنة 2021 (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 52 و 79)

ومن أهم مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية في الدول العربية: قطاع التأمين، الأسواق المالية، مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التمويل الجماعي، شركات التأجير التمويلي، شركات الصرافة، شركات التكنولوجيا المالية، شركات الاستثمار وإدارة الأصول (وتشمل صناديق التحوط، وصناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات)...

3. ماهية الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية

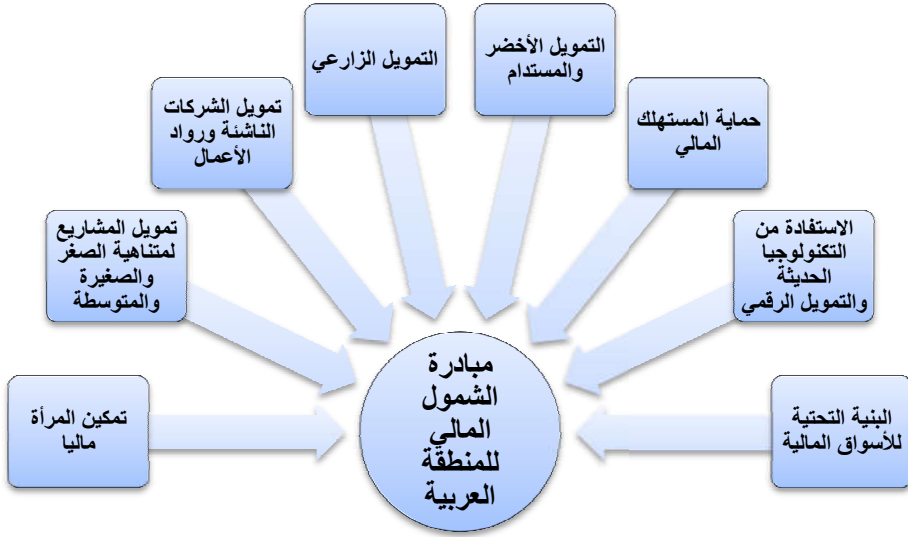
1.3 تعريف الشمول المالي وأهميته: في تعريف البنك الدولي: " الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وائتمان) ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام" (مجموعة البنك الدولي، 2022) وذلك من خلال قنوات رسمية، وبناء على ذلك، يُعتمد عدد الحسابات المالية الرسمية المفتوحة للفئات العمرية +15 سنة كمؤشر لقياس الشمول المالي في الدول، والذي يصل في بعض الدول إلى 100% ومنها الدانمارك وأيسلندا، بينما سجل نسبة 76% على المستوى العالمي حسب آخر تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي سنة 2021، (World Bank)

(Group, 2021)

وللشمول المالي أهمية كبيرة ودور بارز في رفع مستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة، حيث ثبت أن التمكين المالي للمرأة والفئات الشبابية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والمزارع الريفية وغيرها من الفئات المهمشة والضعيفة اقتصاديا، يساعد وبشكل فعال في الحد من مستويات الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للأسر، من خلال المساعدة في إدارة المدخرات وتوجيهها إلى فتح مشروعات صغيرة، وتحسين مستويي التعليم والصحة، وتجنب الأزمات المالية ومخاطر الاحتيايل بإتاحة القنوات المالية الرسمية والموثوقة. وعلى المستوى الاقتصادي للبلد، للشمول المالي دور في استقطاب السيولة المالية ومنع تسربها إلى القنوات غير الرسمية، وهو بذلك يؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي من جهة ويمنع تمويل الأنشطة غير المشروعة من جهة أخرى (عابد، 2024، صفحة 5)

2.3 واقع الشمول المالي في الدول العربية: بات موضوع الشمول المالي على رأس اهتمامات الدول العربية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتعزيز الرفاهية الاجتماعية تأسيسا بالدول المتقدمة، ولغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، التي سطرت سنة 2015، كان لزاما عليها إرساء القواعد الأساسية للنهوض بمستوياته وتعزيز مؤشرات، وقد كانت الانطلاقة من سنة 2017 التي شهدت تأسيس ما يعرف بـ " مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية" والتي تغطي بنودا مهمة نختصرها في الشكل التالي:

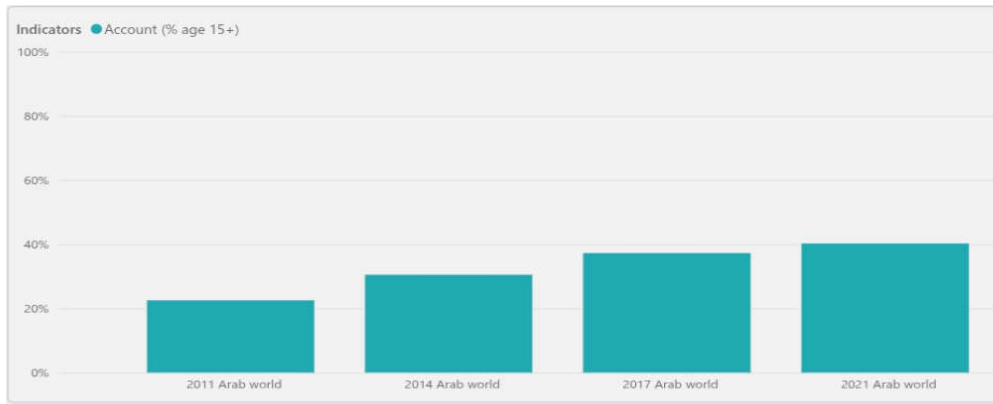
الشكل رقم 1: بنود مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 2)

وعن واقع الشمول المالي في الدول العربية، تشير قاعدة بيانات Globa Findex العالمية، أنه قد عرف تطورا إيجابيا خلال الفترة 2011 و2021، (الشكل رقم 2) ، لكن بمعدل منخفض نسبيا وأيضاً متناقص بعد كل تقرير، حيث انتقل من 22,48% سنة 2011، إلى 30,47% سنة 2014 بمعدل زيادة 35,5%، ثم إلى 37.23% سنة 2017 بمعدل زيادة 22,18% ، ثم إلى 40,21% سنة 2021 بمعدل زيادة 8% فقط. (World Bank Group, 2021)

الشكل رقم 2: تطور مؤشر الشمول المالي في الدول العربية بين 2011 و2021



المصدر: (World Bank Group, 2021)

الوساطة المالية غير المصرفية ودورها في سد الفجوة الائتمانية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية
التمويل الأصغر نموذجاً

وبالنظر في أرقام الدول بشكل فردي، نجد أن معدل الزيادة المرتفع في البداية كان مدفوعاً بالتحسن الكبير الذي شهده مؤشر الشمول المالي في عدد قليل من الدول هي الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ومصر، وأن انخفاض هذا المعدل في تقرير سنة 2021 كان بسبب تراجع قيم المؤشر في بعض الدول ومنها مصر، العراق، لبنان، والإمارات، مقابل الارتفاع الطفيف جداً لدى بقية الدول. (الجدول رقم 2)

الجدول رقم 2: تطور مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية خلال الفترة 2011-2021

الدولة	2011	2014	2017	2021
الإمارات العربية	59,73	83,74	88,21	85,74
السعودية	46,42	69,41	71,7	74,32
الأردن	25,47	24,62	42,49	47,12
المغرب	غير متوفر	غير متوفرة	28,64	44,37
الجزائر	33,29	50,48	42,78	44,10
تونس	غير متوفر	27	37	37
فلسطين	19,43	24,24	25,02	33,64
مصر	9,72	14,13	32,78	27,44
لبنان	37,03	46,93	44,75	20,70
العراق	10,55	10,97	22,67	18,57
اليمن	3,66	6,45	غير متوفر	11,90
ليبيا	غير متوفر	غير متوفر	66	غير متوفر

المصدر: (World Bank Group, 2021) وأيضاً (بوابة FinDev)

4. دور الوساطة المالية غير البنكية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال مؤسسات التمويل الأصغر

تعد مؤسسات التمويل الأصغر "أو التمويل المتناهي الصغر" من أهم قطاعات التمويل غير البنكي والتي يعول عليها كثيراً في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، لإمكاناتها اللامحدودة في احتواء فئات واسعة من الأفراد غير المشمولين مالياً خاصة منهم العائلات المعوزة وفئات الشباب العاطل، والمرأة والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من الحرفيين والمزارعين...

وتذكر التقارير أن حجم موجودات هذا القطاع على المستوى العالمي في نهاية سنة 2020 قد بلغ 179 مليار دولار، ويتوقع أن يصل إلى 497 مليار في حدود سنة 2030 بمعدل نمو سنوي مركب 11%

(صندوق النقد العربي، 2022)، وإن هذه التوقعات المتفائلة لدليل كاف على نجاحه وفعاليته في تحقيق الأهداف التنموية للدول الاقتصادية منها والاجتماعية.

1.4 مفهوم التمويل الأصغر وأهميته: يرتبط مصطلح " التمويل الأصغر " بالمشاريع والاستثمارات الصغيرة، أو بالخدمات المالية الموجهة للأسر والأفراد، فقد جاء في تعريف صندوق النقد العربي لمؤسساتها "المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة " (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 3).

وفكرة التمويل الأصغر ليست جديدة في الأساس، فقد عرفته مختلف المجتمعات بأشكال مختلفة قبل أن يصبح مقدم من طرف مؤسسات ومصممة لهذا الغرض وهادفة لتحقيق الربح، حيث كان يقدم من طرف الجمعيات والتعاونيات والمنظمات الخيرية، كشكل من أشكال التكافل والتعاون كما عرفته المجتمعات المسلمة أيضا من خلال مؤسسات الزكاة والأوقاف، والتي تسهم بشكل كبير في القضاء على الفقر ومحاربة البطالة. وقد زادت أهمية التمويل الأصغر في السنوات الأخيرة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الفجوات الائتمانية التي خلقها القطاع المصرفي. حيث يرى البنك الدولي أن التمويل الأصغر وسيلة لمعالجة وإصلاح أسواق الائتمان، مما يساعد على إطلاق القدرات الإنتاجية للطبقات الفقيرة التي تعتمد في الغالب على الاستثمارات الذاتية (World Bank Group, 2017).

والجدير بالإشارة هنا، أن مفهوم التمويل الأصغر أوسع من مفهوم الإقراض (الائتمان) الأصغر، فالأول يشمل بالإضافة إلى الائتمان مجموعة أوسع من الخدمات المالية المصممة للفقراء بما فيها خدمات الادخار، والتأمين، والدفع... الخ

وفيما يتعلق بالمصادر المالية لمؤسسات التمويل الأصغر، تعد حقوق الملكية أهم مصدر مالي لها، إلى جانب المنح من الحكومة والمساعدات الدولية، كما تحظى هذه المؤسسات بدعم وتمويل من الشركات الكبرى في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية، وقد تعتمد أيضا على الودائع والاقتراض من البنوك بشروط ميسرة، إن كانت اللوائح التنظيمية في الدولة تسمح بذلك.

2.4 واقع التمويل الأصغر في الدول العربية: على غرار دول العالم، شهد قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية منحنى تصاعدي في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انطلاق مبادرة الشمول المالي سنة 2017، الهادفة إلى إيصال الخدمات المالية الرسمية إلى مختلف فئات المجتمع وتحقيق متطلبات وخطة التنمية المستدامة لسنة 2030.

الوساطة المالية غير المصرفية ودورها في سد الفجوة الائتمانية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية
التمويل الأصغر أنموذجا

الجدول رقم 3: تطور حجم موجودات مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال 2019-2022*

السنة	2019	2020	2021	2022
حجم الموجودات (مليون دولار)	3,002	3,567	4,710	5,178
التغير (%)	-	+18,8	+32	+9,9

المصدر: بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 90)

حيث بلغ حجم موجودات قطاع التمويل الأصغر خارج القطاع المصرفي في الدول العربية نهاية سنة 2022 ما قيمته 5,178 مليون دولار بمعدل نمو 9,9 % عن السنة السابقة لها، كما سجل القطاع أكبر معدل نمو سنوي في الفترة المدروسة سنة 2021 بنسبة 32 % نتيجة التعافي من جائحة كورونا، بعد فترة من الانكماش الاقتصادي التي عاشتها الدول العربية.

3.4 مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: تتقاطع أهداف مبادرة الشمول المالي التي سطرها الدول العربية خاصة منها ما تعلق بتحسين المستوى المعيشي والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة ...، مع استراتيجيات وأهداف مؤسسات التمويل الأصغر، مما يجعلها ذات أهمية بالغة ومساهمة فعالة في تحقيق التمكين المالي، وتعزيز الاستدامة المالية لمختلف فئات المجتمع في الدول العربية.

حيث تؤدي مؤسسات التمويل الأصغر دورا بارزا ومباشرا في تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع ماليا وإدماجهم اقتصاديا من خلال مساعدتهم في تجسيد مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر خاصة بفئات الشباب العاطل عن العمل، والمرأة، وكيانات الأعمال المتناهية الصغر كالورش الحرفية والتقليدية، والأسر في المناطق النائية والأرياف....

ولا يقتصر دور مؤسسات التمويل الأصغر على منح التمويل فقط، بل تشمل أيضا خدمات مالية أخرى، لها أثر كبير في تحسين مؤشرات الشمول المالي، نذكر منها:

✓ تحسين الظروف المعيشية كخدمات اقتناء أو بناء أو توسيع أو إصلاح سكن خاص، أو تزويد المساكن بالماء والكهرباء والغاز

(*) اقتصرَت المعطيات على سبع دول عربية توفرت عنها البيانات هي: مصر، تونس، قطر، السودان، السعودية، المغرب، فلسطين

✓ خدمات التحويلات المالية

✓ خدمات التأمين الإلزامي

✓ خدمات الدفع

كما تسهم مؤسسات التمويل الأصغر في تحسين الثقافة المالية من خلال نشر ثقافة الادخار والاستهلاك المسؤول، مما يعزز الاستقرار المالي للأفراد والأسر.

ويمكن استقراء مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في سد الفجوة الائتمانية وتعزيز الشمول المالي من خلال البيانات المتعلقة بتطور حجم القروض الممنوحة، وتطور عدد العملاء النشيطين الذين تم إدماجهم مالياً.

فحسب التقارير السنوية عن الاستقرار المالي للدول العربية الصادرة عن صندوق النقد العربية، بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية نهاية سنة 2022 نحو 4,624 مليار دولار أمريكي، وقد تطورت إيجابياً منذ سنة 2016، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد العملاء النشيطين حيث ارتفع في الفترة المدروسة (بين 2016 و 2022) بنحو 141% (الجدول 4)

الجدول رقم 4: حجم القروض الممنوحة وعدد العملاء النشيطين لمؤسسات التمويل الأصغر

في الوطن العربي بين 2016 و 2022

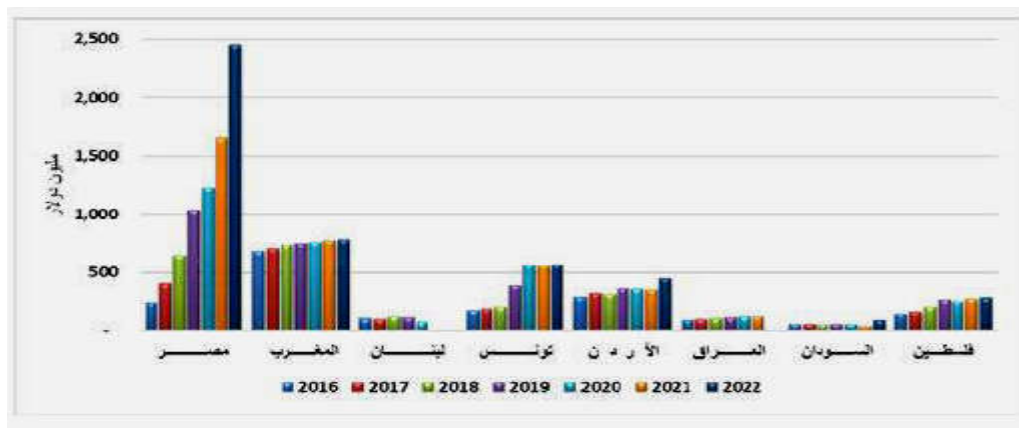
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4,624	3,760	3,4	3,1	2,7	1,69	1,45	حجم القروض (مليار دولار)
6,056	5,674	5,721	5,490	4,771	2,737	2,510	عدد العملاء النشيطين (مليون)

المصدر: تقارير الاستقرار المالي للدول العربية للسنوات: من 2018 إلى 2023

أما على المستوى الفردي لكل دولة، فقد تباينت مستويات حجم القروض المقدمة ومنحى تطورها من دولة لأخرى (الشكل رقم 3)

الوساطة المالية غير المصرفية ودورها في سد الفجوة الائتمانية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية التمويل الأصغر أنموذجا

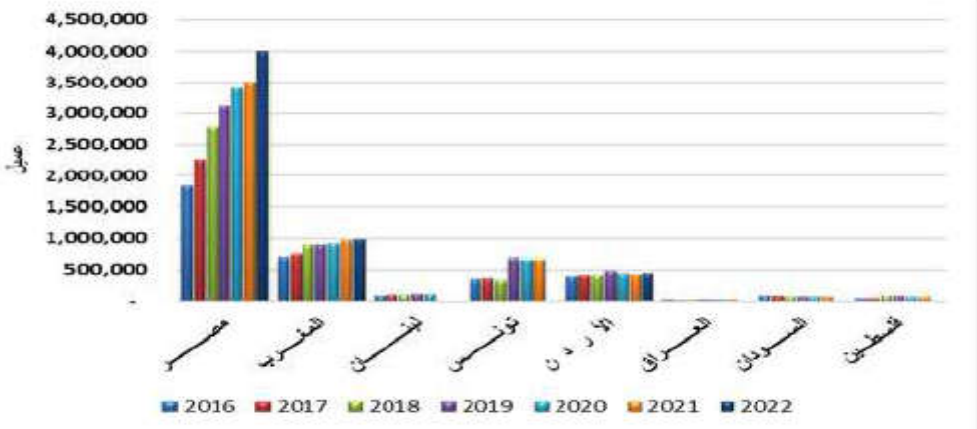
الشكل رقم 3: تطور حجم القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية
بين 2016 و2022



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 90)

والملاحظ أن حجم القروض الممنوحة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر تتجه أغلبها صعودا، والملاحظ أيضا أن دولة مصر تعتبر الأولى عربيا وبتفاوت كبير بينها وبين الدول الأخرى خاصة سنة 2022 أين بلغت حجم القروض الممنوحة 2,5 مليون دولار سنة 2022، أي أكبر من نصف إجمالي القروض الممنوحة من الدول العربية المدروسة، فاقت بذلك دولة المغرب التي تربعت على المرتبة الأولى لعدة سنوات. كما شهد عدد العملاء النشطين الذين شملتهم هذه التمويلات، تزايدا خلال نفس الفترة، ويذكر تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية أن عددهم فاق 6 ملايين عميل، نهاية 2022 ، نحو 4 مليون منهم في مصر (الشكل 4).

الشكل رقم 4: تطور عدد العملاء المستفيدين من التمويل الأصغر في بعض الدول العربية:



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023)

حيث تعتبر دولة **مصر** الأولى عربيا في مجال التمويل الأصغر ما يجعلها مثالا يحتذى به، وجاء هذا نتاج الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها (رؤية مصر 2030)، والذي كان من بين مخرجاتها تأسيس " الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر" * سنة 2015، الهادف إلى تنمية نشاط التمويل الأصغر وإتاحته في كافة أنحاء مصر، وبالفعل فقد تمكن من إيصال الخدمات المالية في السنة الموالية من تأسيسه إلى 1,7 مليون عميل، ليرتفع إلى 2,3 مليون سنة 2017، ثم إلى 4.5 مليون عميل في نهاية سنة 2022، بإجمالي قروض قدرت بـ 64,6 مليار جنيه مصري، (الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، 2021، صفحة 6)

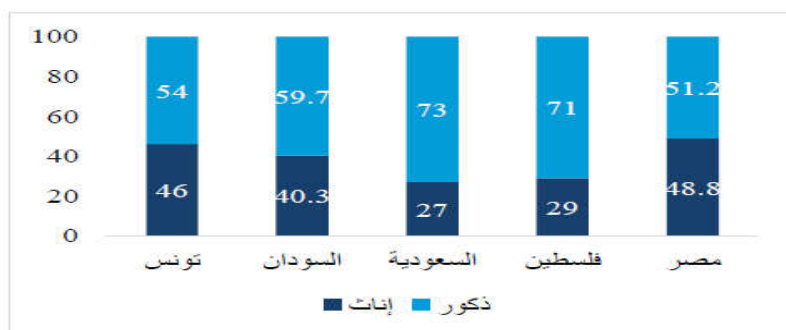
كما كان لهذا أثر إيجابي على مؤشر الشمول المالي في مصر حيث انتقل من 9,7 % في عام 2011 إلى 14,1 % في عام 2014 ، ثم 32,7 % سنة 2017 ، وكان يتوقع أن يرتفع في السنوات اللاحقة، إلا أن ظروف العالم الاقتصادية الناتجة عن تأثيرات جائحة كورونا جعلته ينحسر إلى 27,44 %، سنة 2021 (World Bank Group, 2021)

كما شهد عدد العملاء النشطين تزايدا في **السعودية** خلال الفترة (2018-2020) بنسبة 56 %، وفي **السودان** بنسبة 38 % خلال الفترة (2015-2020) (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 4)

(*) تم تعديل اسمه سنة 2020 إلى: الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر " ليخدم أيضا المشاريع المتوسطة والصغيرة وليس التمويل متناهي الصغر فقط

وفيما يتعلق بتمكين المرأة، وهو من أهم أهداف مبادرة الشمول المالي للدول العربية، نلاحظ أن نسبة التمويل الأصغر الممنوحة للإناث تبقى أقل بكثير من مثيلاتها الممنوحة للذكور في كثير من الدول العربية مما يستدعي العمل أكثر في هذا المجال. (الشكل 5)

الشكل 5: توزيع القروض متناهية الصغر الممنوحة حسب الجنس في الدول العربية في الفترة 2019-2020



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 5)

5. خاتمة:

بعد التعرف على المؤسسات المالية غير المصرفية وأهميتها الاقتصادية، وعلاقتها بالقطاع المصرفي، واستقراء واقعها ومكانتها في العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، وبعد تحليل دور وأهمية أحد أهم آلياته وهو التمويل الأصغر، وأثره في تعزيز الشمول المالي في المنطقة، نسجل النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية شريك مهم للقطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها دور فاعل كمصدر تمويل بديل لفئة عريضة من أصحاب العجز المالي، وهي توفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية لا توفرها البنوك، كما أن وجودها يعزز من الابتكار في المجال المالي، وكونها أكثر تخصصاً يحسن جودة الخدمات المالية.

- رغم الأهمية الاقتصادية والمالية الكبيرة للقطاع المالي غير المصرفي، إلا أن نسبة موجوداته بالنسبة لمجموع الأصول المالية في الدول العربية تبقى ضئيلة جداً إذ يشكل فقط نسبة 6,3%، مقارنة مع حصته على المستوى العالمي التي تقارب عتبة الـ 50%.

- النهوض بقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية ضروري لتعزيز مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، لإمكانياته اللامحدودة في إيصال الخدمات المالية والتمويلية إلى الفئات غير المشمولة ماليا.
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من الشركات المسجلة في منطقة الدول العربية ويعمل بها حوالي نصف العمالة، ويعول عليها كثيرا في السنوات الأخيرة للنهوض بمستويات التشغيل والإنتاج والدخل الوطني، رغم ذلك فهي لا تحظى باهتمام القطاع المصرفي مما يجعل التمويل البديل وخاصة منه التمويل الأصغر أهم مصدر تمويل له.
- ساهم قطاع التمويل الأصغر في منطقة الدول العربية على تحسين مؤشرات الشمول المالي، وما يؤكد ذلك زيادة عدد عملائه خلال الفترة 2016 - 2022 من 2,5 مليون عميل نشط إلى أكثر من 6 مليون، رغم ذلك يبقى دوره ضعيف في المنطقة، ويحتاج إلى اهتمام أكثر من الدول.
- تعد تجربة مصر في النهوض بقطاع التمويل الأصغر من التجارب الناجحة جدا، إذ تمكنت من إيصال التمويل لأكثر من 4 مليون عميل خلال فترة قصيرة، ما أدى إلى تحسين مؤشر الشمول المالي بشكل كبير خلال الفترة 2011-2017، وعلى الدول العربية الاقتداء بها.

6. قائمة المراجع:

1. Faster Capita. (2024, 6 17). *Non Bank Financial Institutions: M'2S impact beyond tradutional banks*. Consulté le 2 10, 2025, sur <https://fastercapital.com/content/Non-Bank-Financial-Institutions--M2-s-Impact-Beyond-Traditional-Banks.html>
2. Financial Stability Board. (2024). *Global Monitoring Report on Non-Bank Financia Intermediation*.
3. World Bank Groub. (2016). *Non Banking Financial Institusions*. Consulté le 2 9, 2025, sur <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/nonbank-financial-institution>
4. World Bank Group. (2017, 11). Récupéré sur Micro Finance and Economic Develeppment: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/107171511360386561/pdf/WPS8252.pdf>
5. World Bank Group. (2021). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. Récupéré sur <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex>
6. صونية عابد. (2024). الملتقى الدولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا. الرقمنة والصيرفة الإسلامية: آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. تبسة: جامعة العربي التبسي.
7. صندوق النقد العربي. (2022). *التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية*.
8. صندوق النقد العربي. (2023). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*.
9. نورا عدلي رزق. (2021). المؤسسات المالية غير المصرفية. (صندوق النقد العربي، المحرر) سلسلة كتيبات تعريفية .
10. Anni Bricker. (2019, 7 15). *التمويل الجماعي: وسيلة لسد الفجوة الائتمانية*. تاريخ الاسترداد 2, 2025 من Wamda : <https://www.wamda.com/2019/07/crowdfunding-way-bridge-credit-gap-arabic>
11. FasterCapital. (2024, 6 23). *الوسطاء الماليين غير المصرفيين: القوة الدافعة وراء shadow Banking*. تاريخ الاسترداد 10, 2, 2024 من <https://fastercapital.com/arabpreneurShadow-Banking.html>
12. الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر. (2021). *التنمية والتمويل* (12).

13. بوابة FinDev. (بلا تاريخ). الشمول المالي في المغرب، تونس، ليبيا. تاريخ الاسترداد 1 3، 2025، من بوابة الشمول المالي والتنمية: <https://www.findevgateway.org/ar/country/alshmw1-almaly-fy-lybya>
14. صندوق النقد العربي. (9، 2021). منصات التمويل / لجماعي. تاريخ الاسترداد 25 2، 2025، من <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/second-edition-report-observatory-modern-financial-technologies-arab-countries.pdf>
15. صندوق النقد العربي. (31 5، 2022). واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية. تاريخ الاسترداد 2025، 2، 17، من <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-05> العدد (29) القطاع المالي غير المصرفي_التمويل متناهي الصغر.pdf
16. مجموعة البنك الدولي. (29 3، 2022). الشمول المالي. تاريخ الاسترداد 1 3، 2025، من <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>